درس: نظم سياسية من حيث الفصل بين السلطات

1. تعريف مبدأ الفصل بين السلطات:

إن مبدأ الفصل بين السلطات لم يأخذ الأهمية الكبيرة التي نالها إلا بعد أن نشر مونتسكيو مؤلفه الشهير "روح القوانين" سنة 1748 ،لمعالجة المبدأ ينطلق مونتسكيو من الفكرة التي تقضي بتقسيم وظائف الدولة إلى ثلاث :تشريعية، تنفيذية و قضائية. لكن الفكرة الأساسية التي عالجها في كتابه هي أن قد يسيء استعمال السلطة التي يتمتع به أو حتى لا يساء استعمالها يجب بمقتضى الأمور إقامة توازن بين السلطات من غير أن يكون باستطاعة إحداها شل أعمال الأخرى عندما تمارس عملا له علاقة بأعمال أخرى.

مبدأ الفصل بين السلطات يمكن تعريف مبدأ الفصل بين السلطات بأنه تلك العملية الجوهرية التي تتبعها الدول بالفصل بين الوظائف التي تؤديها كل سلطة سواءً كان ذلك شكليًّا أو عضويًّا، وبمعنى أدّق فإن المصطلح يشار به إلى عملية منح كل عضو مستقل وظيفة من وظائف الدولة وتكليفه بها، وبناءً على ما تقدّم؛ فإن الدولة الواحدة في هذا السياق تضم جهازًا متخصصًا بالقضاء وآخر بالتنفيذ وثالث بالتشريع، بحيث يؤدي كل من هذه الأجهزة وظيفته دون التدخل بالآخر وعدم الخروج من الإطار الذي وُضِع به.

وتشير المعلومات إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات يرتكز ارتكازًا أساسيًّا على ركيزتين؛ هما عدم وضع الوظائف جميعها تحت إمرةِ هيئة واحدة، والثانية ضرورة توزيع الوظائف على ثلاثةِ أقسامٍ رئيسية، وهي: الوظيفة التشريعية والقضائية والتنفيذية، بحيث تتخذ كل منها وظيفة محددة لها؛ فتتمثل وظيفة الجهاز التشريعي بسن القواعد والقوانين ووضعها لغاياتِ تنظيم الأنشطة المُمَارسَة داخل نطاق البلاد، بينما تأتي الوظيفة التنفيذية لتطبق ما جاءت به الجهة التشريعية وضمان خضوع الأفراد والأجهزة في الدولة لهذه القواعد، وفي حال ضبط خارجين عن القانون؛ فسيحالون إلى الجهة القضائية لإيقاع العقوبة المناسبة بهم وفض النزاعات بين الأفراد.

2. أهمية الفصل بين السلطات:

يحظى مبدأ الفصل بين السلطات بأهمية بالغة جدًّا في الدول، وتتمثل في الآتي:

- مبدأ رئيسي تعتمد عليه الأنظمة الغربية في تطبيق الديمقراطية، وذلك لاعتباره جوهرًا لها.
- التساوي بالأهمية مع مبدأ سيادة الشعب والأمة. القضاء على فكرة المركزية في الحكم، إذ ساهم ذلك بتوزيع الوظائف وإزالة طابع الاحتكار عنها. وسيلة فعالة في القضاءِ على الظلم والطغيان والمحاباة والاستبداد.
- ترسيخ جذور مفاهيم الحريات والحقوق ودولة القانون.

- سهولة التطبيق في مختلف أنحاء العالم تبعًا للأصول السياسية التي تفضي إلى غرس الاحترام تجاه كل سلطة منفصلة عن الأخرى. الحفاظ على الحرية السياسية وسريانها.
- تسهيل تحقيق مصالح الدولة وتيسيرها بكل بساطة.
- صون الحريات والحقوق الفردية داخل حدود الدولة وإزالة قيود الاستبداد والطغيان.

درس:النظام الرئاسي

1.تعريف النظام الرئاسي:

ابتكرته الولايات المتحده الامريكيه بضغط من حاجاتها المحليه. وهو يختلف عن النظام البرلماني اختلافا جوهريا في روحه وقواعده، اذ ان ميزته الاساسيه تكمن فيما توصل اليه من التوفيق بين المبدا الديمقراطي وبين واقع الحكم الشخصي، باعتبار ان الرئيس المنتخب الذي يتولى السلطه التنفيذيه يتمتع بصلاحيات عظيمه تجعل من حكمه حكما شخصيا نافذا لكنه مقيد باحكام الدستور تقييدا شديدا .

في النظام الرئاسي السلطه التشريعيه تستمتع باستقلال تام تجاه السلطه التنفيذيه خاصه من حيث عدم امكانيه حلها، كما ان السلطه التنفيذيه لا تتمثل بهيئه جماعيه كالوزاره المنبثقة عن البرلمان بل تمثل بشخص رئيس الدوله صاحب السلطه الفعليه فرئيس الدوله هذا هو راس الدوله وحكومتها، وهو غير مسؤول أمام البرلمان، مما يؤدي الى خلق استقرار بين السلطتين.

رئيس الدوله في النظام الرئاسي هو الذي يختاره امناءه وهذا دلاله على تبعيتهم له (له حق تعيينهم وعزمهم) من خارج الكونغرس وهم مجرد اداه لتنفيذ سياسه الرئيس ومعاونين له، والرئيس غير ملزم باراء مستشاريه ومعاونيه.

من مظاهر استقلال السلطتين انه لا يحق لرئيس الدوله دعوه البرلمان للانعقاد كما ليس له حق حل الكونغرس كما لا يجوز جمع بين الوزاره والعضويه في البرلمان في مقابل هذا ليس للسلطه التشريعيه اي نفوذ على السلطه التنفيذيه (رئيس الدوله) بل انه يستمد شرعيته ونفوذه من الشعب كما لا يجوز للسلطه التشريعيه سحب الثقه من السلطه التنفيذيه.

2.أسس النظام الرئاسي:

يقوم النظام الرئاسي على ركزيتين أساسيتين:

أولا: رئيس الجمهورية منتخب من الشعب يجمع بين رئاسة الدولة والحكومة:

يلاحظ اولا ان النظام الرئاسي لا يصلح للتطبيق الا في دول الحكم الجمهوري فهو لا يتماشى مع النظام الملكي.

كما يلاحظ من ناحيه ثانيه ان الشعب هو الذي ينتخب رئيس الجمهوريه وليس الهيئه النيابيه، عن طريق الاقتراع العام او غير المباشر، وبذلك يقف رئيس الجمهوريه القدم المساواه مع البرلمان، لانه قد انتخب مثله بواسطه الشعب، وهو ممثل امه في مباشره رئاسه الدوله وممارسه السلطه التنفيذيه.

وأخيرا يتولى رئيس الجمهوريه رئاسه الدوله و رئاسه الحكومه في نفس الوقت.

ونتيجة لتولي رئيس الدوله السلطه التنفيذيه فانه يقوم باختيار الوزراء الذين يعاونوه في ممارستها، وله حق اعفاءهم من مناصبهم، وهم لا يشكلون مجلس وزراء كما هو الشان في النظام البرلماني، ويخضع الوزراء لرئيس الجمهوريه خضوعا تاما، وينفذون السياسه العامه التي يقوم بوضها، ويسألون امامه عن اعمالهم، ولذلك يسمون بالسكرتير، لضعف سلطاتهم وتبعيتهم الكامله لرئيس الجمهوريه.

ثانيا: الفصل التام بين السلطات:

إذ تستقل السلطة القضائيه بممارسه وظيفتها، ويتم اختيار القضاه عاده عن طريق الانتخاب، كما يتمتع اعضاء السلطه القضائيه بحصنات معينه، وبنظام قانوني للمحاكم له ضمانات خاصه.

ومن ناحية أخرى، تستقل السلطة التشريعيه عن السلطه التنفيذيه إذ لا يملك رئيس الدوله باعتباره رئيس السلطه التنفيديه حق دعوة البرلمان للانعقاد العادي أو فض دورته أو حله.

ويباشر البرلمان وظيفته التشريعيه باستقلال تام، بحيث لاتستطيع السلطه التنفيذيه اقتراح القوانين، او التدخل في اعداد ميزانيه الدوله، كما يستقل البرلمان من الناحيه العضويه عن الحكومه، فلا يجوز الجمع بين منصب وزاري وعضويه البرلمان، وليس للوزراء خق ان يحضروا جلسات البرلمان بهذه الصفه كما هو معمول به في النظام البرلماني.

واخيرا تستقل السلطه التنفيذيه في مباشرتها لوظيفتها، إذ يقوم رئيس الجمهورية بتعيين الوزارء وإعفائهم من مناصبهم دون تدخل من البرلمان، كما لا يجوز محاسبه الوزراء عن اعمالهم امام البرلمان عن طريق توجيه الاسئله والاستجوابات اوسحب الثقه، كما هو الشان في النظام البرلماني، لانهم مسؤولون امام رئيس الجمهوريه فقط.

يبدو أن قاعده الفصل التام بين السلطات لم تاخذ على اطلاقها في دساتير الدول التي اخذت بالنظام الرئاسي، إذ تخفف من حده هذا الفصل بتقرير بعض الاستثناءات مثل منح رئيس الجمهوريه حق الاعتراض التوقيفي على مشروعات القوانين التي يقرها البرلمان، في مقابل موافقه البرلمان على تعيين كبار القضاه والموظفين في الدوله وعلى نفاذ المعاهدات التي تبرم مع الدول الاخرى.

3. مزايا وعيوب النظام الرئاسي:

من مزاياه:

- انه يضمن الاستقرار السياسي وذلك بعدم الرجوع الى البرلمان او ممارسه السلطات للاليات الرقابيه على بعضها البعض.
- هو الاقدر على مواجهه الازمات والطوارئ وذلك بتركيز السلطه في رئيس الدوله.

ومن عيوبه:

- ابتعاده عن فكره التعاون لان التعاون بين السلطتين ضروري لأنه يسهل التواصل الى نتائج ايجابيه.
- عدم مسؤوليه الرئيس امام البرلمان يؤدي الى تصرفه بحريه مطلقه.

درس :النظام البرلماني

1. تعريف النظام البرلماني:

لم ينشا النظام البرلماني نتيجه نظريه وضعها مفكرون وفلاسفه وانما هو النظام الذي انتجه كفاح طويل ومعاناه مريره، نشا في انجلترا (النظام البرلماني البريطاني الحالي) وهو الاقدم باصولة التاريخيه ولم يتبلور في جهازه نهائيا الا في القرن 19 م ، وميزتة تظهر في تحقيق التعاون بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذيةمع حفظ الانفصال بين ذاتية كل من هاتين السلطتين ويقوم على ثلاثة ركائز اساسية: المجلس المنتخب ويتالف المجلسين او مجلس واحد، ورئيس دولة ملكا كان أو رئيس جمهورية يتمتع بحصانة تجعلة غير مسؤول سياسيا امام الوزارة المتضامنة بين اعضائها في مجلسها الوزاري والمسؤولة امام البرلمان، وعلية فإن الخاصية الجوهرية لهذا النظام هي أن السلطه التنفيذية تبدو في شكل سلطة مزدوجة ذات راسين، رأس يتخذ صورتة في رئيس الدولة ورأس ينتصب بجانبه وهو رئيس الحكومه او الوزاره او وزير الاول.

الوزاره في النظام البرلماني تتميز عن سائر الوزارات من الانظمه الدستورية الاخرى بالوحده والتضامن بين الوزراء والتجانس في الافكار والرغبات السياسيه ومسؤوليتها الجماعيه امام البرلمان والاحزاب التي لابد ان تتصف بها الوزارة البرلمانيه مع جواز الجمع في العضويه.

وضعيه رئيس الدوله الحقيقيه في النظام البرلماني هو شخص غير مسؤول ويرمز وجوده الى الدوله التي يمثلها، حيث يمارس سلطات معنويه، فهو الذي يصدر القوانين وقع على المراسيم و يقر المعاهدات ويعين رئيس الوزراء، وتعد صلاحياته رمزيه فقط، حيث لا سلطةولا مسؤوليه له، وان الممارس الحقيقي والفعلي للسلطه هوالحكومه، اضافة الى ذلك فان التعاون بين اعضاء الحكومه والبرلمان هي سمه اخرى في النظام البرلماني ومن مظاهر هذا التعاون انه يحق للبرلمان التدخل في اعمال السلطه التنفيذيه عن طريق استجوابها وتوجيه الاسئله وسحب الثقه منها، في مقابل هذا يجوز للسلطه التنفيذيه التدخل في اعمال البرلمان عن طريق اقتراح مشاريع القوانين وحل البرلمان.

2. اركان النظام البرلماني:

يقوم النظام النيابي على ركنين اساسيين:

أ-ثنائيه الجهاز التنفيذي:

يقوم النظام البرلماني على اساس ثنائية الجهاز التنفيذي بحيث:

-رئيس دوله غير مسؤول سياسيا :القاعده العامه السائده في النظام البرلماني ان رئيس الدوله لا يتولى سلطات تنفيذية فعلية، ولا يعتبر مركز ثقل في تسيير دفة الحكم في البلاد ولهذا لا تقع على عاتقه أية مسؤوليه سواء كان ملكا ورئيسا للجمهوريه، ويترتب على هذه القاعده نتيجتان:

الاولى: تتمثل في عدم جواز انتقاد رئيس الجمهوريه لانعدام مسؤوليته، ولأن الوزارة هي المسؤولة .

الثانيه: وجوب توقيع رئيس الوزراء والوزير المختص بجوار توقيع رئيس الدوله لان الأوامر الصادرة عنه لا تخلي الوزارة من المسؤوليه. اما بالنسبه للمسؤوليه الجنائيه، فان الامر يختلف بشانها في الدول ذات النظام الملكي عن دول في النظام الجمهوري، اذ ان الملك في الدول البرلمانيه الملكية غير مسؤول جنائيا عن افعاله كذلك، على اساس قاعده ان الملك لا يخطئ.

اما في الدول البرلمانيه الجمهوريه، فان رئيس الجمهوريه يسأل جنائيا عن تصرفاته التي تشكل جرائم تقع تحت طائلة العقاب، وذلك سواء كانت هذه الجرائم تتصل باعمال وظيفته،أم جرائم عاديه. اضف الى ذلك، يجب اقامه سلطه تنفيذيه قويه تقف بوجه البرلمان المنتخب من الشعب وتامين استقلاليه هذه السلطه.

للوصول الى هذه النتيجه يتم عن طريق منح السلطه التنفيذيه رئيسا يتميزعن البرلمان، هذا الرئيس هو رئيس الدوله الذي يجب ان يتمتع بكرامه تخوله حفظ التوازن بين ممثلين الامه، وهذا ما تتحكم به طريقه انتخابه.

-المسؤوليه الوزاريه:

نظرا لاطلاع الوزاره بأعباء الحكم باعتبارها المحور الرئيسي للسلطه التنفيذيه في النظام البرلماني، فإن المسؤولية السياسيه الكامله تقع على عتقها امام الهيئه النيابيه.

وتعد المسؤوليه السياسيه للوزاره حجر الزاويه في النظام البرلماني والركن الاساسي في بنا وه، وبدونها يفقد هذا النظام جوهره طبيعته.

ويسال الوزراء فرديا او تضامنيا امام البرلمان :

المسؤوليه الفرديه تتعلق بكل وزير على حدى، بالنسبه للاعمال المتصله بشؤون وزارته،ويؤدي تقريرها على وجوب استقالته.

المسؤوليه التضامنيه تتعلق بالوزراء جميعا كهيئه او مجلس ذي كيان متميز، بالنسبه للسياسات العامه للحكومه، ويؤدي تقرير هذه المسئوليه الى اسقاط الوزاره باكملها.

ب-التوازن بين السلطتين التشريعيه والتنفيذيه:

ان الوزاره مسؤوله سياسيا امام البرلمان عن جميع اعمالها، بحيث يكون لأعضاء البرلمان حق توجيه الأسئله والاستجوابات بشان السياسه التي تسير عليها، وللبرلمان الحق في سحب الثقه من الوزاره واسقاطها.

في مقابل هذه المسؤوليه السياسيه تملك السلطه التنفيذيه حق حد البرلمان، لان حل البرلمان يعني الاحتكام الى الشعب لحسب النزاع الذي نشا بين السلطتين وادى الى هذه النتيجه، كما تمتلك السلطه التنفيذيه حق دعوه البرلمان الى الانعقاد وفض دورات انعقاده، كما أن للوزراء حق دخول البرلمان لشرح سياسه الحكومه والدفاع عنها.

اضف الى ذلك سيطرتها على تحديد جدول اعمال البرلمان، وبذلك يتحقق التوازن بين السلطتين عن طريق امتلاك كل منهما حقوق معينه في مواجهة السلطة الاخرى، وعلى الاخص حق السلطه التشريعيه في تقرير المسؤوليه الوزاريه وسحب الثقة من الوزاره.

ج-التعاون بين السلطتين التشريعيه والتنفيديه:

نتيجه لقيام النظام البرلماني على اساس الفصل المرن بين السلطات، نشات عده مظاهر الاتصال والتعاون بين السلطتين التشريعيه والتنفيذية، و من مظاهر التعاون بين السلطتين اشتراكهما في الوظيفه التشريعيه، فالبرلمان لم يعد السلطه الوحيده في عمليه سن القوانين، فالحكومه تشاركه في حق اقتراح القوانين، ونلاحظ ان معظم مشاريع القوانين تقوم السلطه التنفيذيه بوضعها نظرا لما تتمتع به من الخبراء التقنية، من ناحيه اخرى يستطيع البرلمان ان يشكل لجان تحقيق برلمانيه من اعضائه لتحقيق في بعض الاعمال الصادره من السلطه التنفيذيه، والسلطة التشريعيه تشارك اعمال الوظيفه التنفيذيه خاصة في مجال العلاقات الخارجيه.

3. تقييم النظام البرلماني:

مزايا الانظمه البرلمانيه:

-انها توفر درجه عاليه من التعاون بين السلطات.

- تقرير مسؤوليه الحكومه امام البرلمان مما يجعلها دائما مستعده لتدارك اخطائها.

- تحمي مصالح الشعب بدرجه كبيره فالممثلين عن الشعب في البرلمان ينقلون مشاكله إلى الحكومه.

عيوب الانظمه البرلمانيه:

- ان الروح الحزبيه المنتشره فيها تقود الى الصراع حول السلطه.

-دكتاتوريه السلطه التنفيذيه فسلطة تكون مركزه بصوره شبه تامه في ايدي الوزراء.

-النظام البرلماني عاجز على مواجهه ظروف الحرب والازمات لما يتطلبه من علاقه تعاونيه بين السلطتين مما ينجر عنه البطء وعدم الاسراع في اتخاذ القرارات.

درس نظام حكومة الجمعية (النظام المجلسي)

1. تعريف نظام حكومة الجمعية:

يقوم ذلك النظام على فكره اندماج السلطات وتركيزها في قبضه الهيئه النيابيه التي تمثل الاداره الشعبيه نظرا لاعتناقه فكرة وحده السياده في الدوله، وعليه فان مظاهر السلطه واختصاصاتها في يد هيئه واحده هي جمعيه ممثلي الشعب، وهذا النظام يبتعد عن نظريه الفصل بين السلطات لان هناك دمج للسلطات جميعا، وجعلها كلها في يد ممثلي الشعب صاحب السياده الاصيل، وهكذا فان ممثلي الشعب في نظام الحكومه الجمعيه هم الذين يقومون من الناحيه النظريه بكل وظائف التشريع والتنفيذ والقضاء، وبمعنى اخر فان النظام المجلسي مبني على فكره ان المجلس الذي تتجلى في اراده الشعب هو الذي يشرع وينفذ ويقضي، لا يشترط ان يكون ممثلي الشعب عباره عن مجلس واحد فقد يكونوا موزعين على مجلسين، فيقوم المجلسان معا بمباشره الاختصاصات السالفه ذكر كلها، أما السلطه التنفيذيه فهي عباره عن سلطه منفذه ليست فقط للقانون الذي تسنه السلطه التشريعيه او للسياسه التي يختطها البرلمان، وإنما هي منفذه لكل قرار من قرارات المجلس وفي كل شأن من شؤون الدوله، وعليه فهي ليست وزاره متجانسه ومتطابقه بمفهوم النظام البرلماني، وإنما هي لجنة منفذه لاراده المجلس ومفوضه عنه، فهي معينه من طرفه ومسؤوله امامه ومعرضه للاقاله من قبله، ويقال ان واقع الحياه السياسيه يدل على ان نظام حكومه الجمعيه قد اخذ به في بعض اوقات الازمات الاستثنائيه في حياة الدول، وأنه لم يكن نظاما للحياه العاديه، رغم أنه مطبق تطبيقا مستقرا في وقتنا الحالي ف الاتحاد السويسري.

2. خصائص نظام حكومة الجمعية (النظام المجلسي):

تميز النظام المجلس بخاصيتين اساسيتين:

أولا- تركيز السلطه في يد البرلمان: تتمثل الخاصيه الاولى في الاجتماع السلطتين التشريعيه والتنفيذيه في يد البرلمان حيث تقوم حكومه الجمعيه على اساس دمج السلطتين وليس الفصل بينهما. إذ ان البرلمان المنتخب من الشعب هو الذي يقبض بيده الى نصيه الامور في البلاد، و ويضطلع بكافه السلطات سواء المشرعه او المنفذه، وبناء على ذلك يقوم البرلمان بتعيين الوزراء، واختيار رئيس الوزراء لاداره دفه الشؤون التنفيذيه في الدوله.

ثانيا- تبعية السلطه التنفيذيه للبرلمان: يترتب على تجميع السلطات في يد البرلمان، قيامه باختيار اعضاء السلطه التنفيذيه، خضوع هذه الاخيره خضوعا تاما وتبعيتها تبعية كامله للبرلمان.

وتفصيل ذلك ان البرلمان يتولى توجيه الحكومه والاشراف عليها في عملها، مما يتيح له الحق في تعديل قراراتها أو الغائها، ويكون الوزراء مسؤولين سياسيا عن عملهم امام البرلمان، الذي يستطيع عزلهم اذا ما اساءوا استعمال السلطه اول انحرفوا عن طريق تحقيق المصلحه العامه.

وهكذا لا يوجد في النظام المجلسي توازن بين السلطتين التشريعيه والتنفيديه، وانما تسال الحكومه بكامل اعضائها ورئيسها مسؤوليه كامله امام البرلمان.

3. مزايا وعيوب نظام حكومه الجمعيه:

ويرى البعض ان النظام حكومه الجمعيه نادر التطبيق وليس بنظام للحياه العاديه وأن التطبيق الوحيد الذي كتب له الاستقرار هو النظام السويسري.

والملاحظ من البعض دائما من الناحيه النظريه انه نظام يدمج السلطات جميعها في الهيئه النيابيه وهذا ما يؤدي الى استبداد البرلمانات والقضاء على الحريات.

لكن اغلب الفقهاء يعتبرونه نظام ديمقراطي سليم رغم ابتعاده على مبدا الفصل بين السلطات، ذلك ان هذه الهيئه (البرلمان) التي ينتخبها الشعب تتحدث باسم الشعب وتسعى إلى تصريف شؤونه والحفاظ على مصلحته وإعلاء سيادته.